

دور الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل في تحسين
الأداء المالي للبنوك التجارية الكويتية
"دراسة ميدانية"

إعداد

الباحث / على عبيد على محييميد العنزي
باحث ماجستير
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

إشراف

أ.م.د/ جهاد أحمد نور الدين
أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات
د/ إسماعيل فرج بدر
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

المجلد السادس عشر - (عدد خاص - الجزء الرابع) - سبتمبر 2024م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

العنزي، على عبيد على محييميد؛ نور الدين، جهاد أحمد؛ بدر، إسماعيل فرج، (2024)، "دور الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الكويتية: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 16 (خاص)، 1354 - 1381.

رابط المجلة: <https://masf.journals.ekb.eg>

- ملخص البحث:

استهدف البحث قياس دور الإفصاح عن التغيرات في سعر الصرف للعملة الأجنبية ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من (233) مفردة من (إدارة عليا، إدارة مالية، مستثمرين)، وذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية: حيث استخدم الباحث تحليل الانحدار لقياس دور الإفصاح عن التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية ضمن بنود قائمة الدخل الشامل في تحسين الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية. واستخدم الباحث تحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA) بالاعتماد على اختبار F لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً لفئات عينة الدراسة في الفرضيتين الأولى والثانية، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وذلك من أجل اختبار الفرضية الثالثة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للإفصاح عن تقلبات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على تحسين الأداء المالي، وعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء العينة بشأن طبيعة الإفصاح عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل بالبنوك التجارية الكويتية، حيث بلغت قيمة "ف" (2)، عند مستوى معنوية (0.106)، وعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء العينة بشأن مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية. حيث بلغت قيمة "ف" (2)، عند مستوى معنوية (23.0).

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف- التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية - الإفصاح المحاسبي المحاسبي - الأداء المالي - البنوك التجارية - قائمة الدخل الشامل.

- Abstract:

The research aimed to measure the role of disclosing changes in the exchange rate of foreign currencies within the items of the comprehensive income statement on the financial performance of Kuwaiti commercial banks, by conducting a field study on a sample consisting of (233) individuals from (senior management, financial management, investors). Using some statistical methods: The researcher used regression analysis to measure the role of disclosing changes in the foreign exchange rate within the items of the comprehensive income statement in improving the financial performance of Kuwaiti commercial banks. The researcher used one-way analysis of variance (ANOVA) based on the F test to test differences according to the categories of the study sample in the first and second hypotheses. Simple linear regression analysis was also used to test the third hypothesis.

The study concluded that there is an effect of disclosing exchange rate fluctuations within the items of the comprehensive income statement on improving financial performance, and that there are no significant differences between the sample's opinions regarding the nature of disclosing foreign exchange rate changes within the comprehensive income statement of Kuwaiti commercial banks, as the value reached "F" (2), at a significance level (0.106),

and the absence of significant differences between the sample's opinions regarding financial performance evaluation indicators in Kuwaiti commercial banks. The "F" value reached (2), at a significance level (0.23).

Keywords: Exchange rates - changes in foreign exchange rates - accounting disclosure - financial performance - commercial banks - comprehensive income statement

القسم الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة البحث:

تحتل عمليات تقييم الأداء المالي البنكي أهمية بالغة في أغلب النظم الاقتصادية، بسبب ندرة الموارد مقارنة بالاحتياجات. لذا فأحد أبرز التحديات التي قد تواجه إدارة البنوك هي كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، و تتجلى منهجية تقييم الأداء المالي في توفير المعلومات المالية لكافة الأطراف ذات الصلة، بهدف محاولة الوقوف على أبرز نقاط القوة والضعف (مرسى ومحمد، 2022).

وتمثل المخاطر المالية جزءاً رئيسياً من العمل المصرفي بالبنوك، وتعد من الموضوعات الهامة التي تلقى اهتمام الأكاديميين والممارسين على حد سواء، نظراً لأن كفاءة البنك في إدارة المخاطر المالية والمتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وكفاءة استخدام الأموال ينعكس على أداء البنوك بشكل مباشر، وإن النجاح في الاحتفاظ باستثمارات جيدة يتوقف على تخفيض حجم المخاطر والقدرة على توفير السيولة لمواجهة الالتزامات المتوقعة والمفاجئة (حساني، 2021).

وفي هذا الصدد ومع إنهيار نظام سعر الصرف الثابت والتخلي عن نظام سعر الصرف الثابت والتحول إلى نظام سعر الصرف العائم في معظم دول العالم، حيث يتم تقييم العملة الأجنبية وفقاً لظروف العرض والطلب، والحد من دور البنك المركزي في إدارة العملة، وأصبحت تحركات أسعار الصرف مصدر قلق واهتمام للمستثمرين (Min & Yang, 2019).

ويعد الإفصاح أحد أهم المصادر لتوصيل نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية، هذا الإفصاح يعكس اتباع سياسة الوضوح الكامل لكل الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن المنشأة والتي تهم المستثمرين والأطراف المختلفة ذات الإهتمام وكافة أطراف مجتمع الإستثمار بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة (Li et al., 2011).

وتمثل البنوك حجر الزاوية لأي اقتصاد، وتعتبر التقارير السنوية هي المؤشر والمقياس المتاح لنشاط تلك البنوك، فكان من الضروري أن توضح هذه التقارير أعمال تلك البنوك بوضوح وشمولية وشفافية، حيث أنها تعكس وبشكل واضح الآثار المالية للأنشطة والعمليات التي تتم فعلاً، وبالتالي فإن كمية ونوعية الإفصاح لها تأثير كبير على التقارير المالية للمنظمات بشكل عام والبنوك بشكل خاص، مما ينعكس على استقرارية الجهاز المصرفي (Acharya & Ryan, 2016؛ Simakova, 2017).

واتساقاً لما سبق، فقد أوجب مجلس التقارير المالية الدولية IFRS عن البنود التي يفصح عنها في الدخل الشامل والمتمثلة في التغيرات في فائض إعادة تقييم الأصول الملموسة، والتغيرات في إعادة قياس صافي الأصول أو التزامات المنافع المحددة، وأيضاً المكاسب والخسائر الناتجة عن تغيرات سعر الصرف، ومكاسب وخسائر التحوط، والأرباح والخسائر غير المحققة، وتتأثر نتائج الدخل الشامل بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية حسب حجم التعاملات بالعملة الأجنبية، وسياسات التحوط (Sajnog, A. and Sosnowski, 2018).

ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الإفصاح عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن بنود قائمة الدخل الشامل في تحسين الأداء المالي للبنوك للبنوك التجارية الكويتية.

ثانياً: مشكلة البحث:

تعتبر الأنشطة المصرفية من أكثر الأنشطة الاقتصادية التي تتفاقم بها المخاطر في ظل مستحدثات العمل المصرفي، وتحديات العولمة واتساع نطاق وحجم النشاط المصرفي، حيث في السنوات الأخيرة تعرض الإقتصاد العالمي لأزمات مالية كثيرة، وكان من نتيجة هذه الأزمات أن قامت المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية - بدراسة أسباب ونتائج تلك الأزمات، وتبين أن السبب الجوهري وراء تلك الأزمات هو تزايد وتنوع المخاطر التي تواجه النشاط المصرفي وعدم إدارتها بشكل فعال (Li et al., 2011).

ومن هذا المنطلق فإن مخرجات الأداء المالي في البنوك تعتبر من مقومات نجاحها، وأحد العوامل التي تسهم في تعزيز قدرتها للتصدي للمخاطر المتوقعة (Qing et al., 2021).
ويعد الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بتغيرات أسعار الصرف مرتبط بالأداء وكذلك بإمكانيته بتخفيض الفشل المالي، فيجب أن يكون الاداء المالي من أولى الاولويات لدى البنوك والاهتمام به والعمل على اتخاذ جميع الوسائل والطرق لتحسينه باعتباره أداة لتقييم سلامة البنوك بحيث يعطي مؤشرات الى البنوك بأن هناك خطر يهدد البنك. فضلا عن أن الأداء المالي ومؤشراته يبني عليه قرارات من قبل اصحاب المصالح وجميع من له علاقة بالبنوك (Rashid et al., 2022).

ويحظى الدخل بأهمية كبرى في العمل المحاسبي سواء من الناحيتين النظرية والتطبيقية، الأمر الذي أدى إلى تخصيص باسمه قائمة تلتزم الشركة بإعدادها في نهاية السنة المالية، والاعتماد عليه في تقييم أداء الشركة المالي وكذلك الاعتماد عليه في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية، وبالرغم من أن القوائم والتقارير تخضع عند إعدادها لعدد كبير من المعايير والسياسات المحاسبية، كما تخضع عند نشرها لمعايير الإفصاح المحاسبي، فقد طالب المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (1) بعنوان عرض القوائم المالية الصادر في يوليو 2015 الخاص بالإفصاح عن معلومات الدخل الشامل في مستقلة عن الدخل تعرف بقائمة الدخل الشامل، حيث تساعد المعلومات الواردة بقائمة الدخل الشامل المستثمرين، ومستخدمي القوائم في التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتقييم أفضل وشامل للأداء المالي الماضي والحالي للمنشأة، والتنبؤ بالأداء المستقبلي، وتوفير مقياس ملائم لأغراض التقييم، بالإضافة إلي الحد من تحكم الإدارة في تحديد الربح عن طريق إهمال أثر بعض العمليات وتحويلها إلي الأرباح المحتجزة مباشرة وعدم إظهار أثارها علي الدخل، وعلي الرغم من أن إفصاح الشركات يميل إلي محاولة لإدارة صافي الدخل، إلا أنه من الأكثر صعوبة إدارة الدخل الشامل من إدارة صافي الدخل، وينعكس ذلك بدوره علي زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم نظرا لاستبعاد تحيز الإدارة (يونس، 2019).

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما هي طبيعة الإفصاح عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل؟
- ما هي طبيعة ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية؟
- هل يوجد أثر للإفصاح عن التغيرات في سعر الصرف للعملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل على الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية؟

ثالثاً: أهداف البحث:

- 1- الكشف عن طبيعة الإفصاح عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل.
- 2- التعرف على طبيعة ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية.
- 3- قياس أثر الإفصاح عن التغيرات في سعر الصرف للعملات الأجنبية ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية.

رابعاً: أهمية البحث:

يمكن تسليط الضوء على أهمية البحث من الجانب العلمي والعملية على النحو التالي:

1- الأهمية العلمية:

في ظل التغيرات الدراماتيكية والمتقلبة وغير المستقرة في أسعار صرف العملات الأجنبية خلال الفترة الماضية، يستمد البحث أهميته العلمية من خلال دراسة وتحليل أثر الإفصاح عن تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل على تحسين الأداء المالي بالبنوك، ومعرفة محددات الإفصاح، وأثر تلك المخاطر على الأداء المالي، كما يستمد البحث أهميته الأكاديمية من مساهمته في توضيح الفجوة البحثية في ظل ندرة الدراسات السابقة التي تناولت طبيعة هذه العلاقة ولذلك تقدم الدراسة موضوعاً محل اهتمام في مجال البحث المحاسبي، ويسلط هذا البحث المزيد من الضوء على أثر الإفصاح عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على الأداء المالي بالبنوك الكويتية، وبالتالي مساعدة الأطراف ذات الصلة لفهم تلك العلاقة، ومن ثم توفر الدراسة الحالية فهماً أفضل لهذا التأثير.

2- الأهمية العملية:

تتبع الأهمية العملية من أهمية القطاع المصرفي والذي يُعد أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي متمثلاً في البنوك التجارية الكويتية والتي تدير أصولاً تقدر بحوالي 40 مليار دينار كويتي، واستحوادها على 30% من العمليات المصرفية، إتماداً على الإفصاحات المنشورة من قبلها والتي تواكب المتغيرات الحالية في القطاعات المصرفية (تقرير البنك المركزي الكويتي، 2023)، حيث يحاول الباحث تقديم دليل تطبيقي من واقع البيئة الكويتية لأثر الإفصاح عن مخاطر تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الكويتية.

خامساً: فروض البحث:

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض البحثية على النحو التالي:

- 1- لا توجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول طبيعة الإفصاح عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل بالبنوك التجارية الكويتية.
- 2- لا توجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية.
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين الإفصاح عن التغيرات في سعر الصرف للعملات الأجنبية ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية.

سادساً: عرض وتحليل الدراسات السابقة:

يمكن عرض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث على النحو التالي:

- دراسات تناولت طبيعة الإفصاح عن قائمة الدخل الشامل:

تناولت دراسة (Park (2018 بعنوان رد فعل السوق على الدخل الشامل الآخر، وهدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير الدخل الشامل على جودة المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الدخل غير المحقق (OCI) أقل استدامة من صافي الدخل، إلا أنه يمكن أن يساعد في تقييم قيمة الشركة. ولذلك، فإن اختبار فائدة OCI مهم في تحليل ما إذا كان استمرار الحصول على المعلومات يؤثر على قيمة الشركة. يتيح نص البيانات المالية للمشاركين في السوق الوصول ليس فقط إلى صافي الدخل المحقق (الدخل التشغيلي، الدخل غير التشغيلي)، ولكن أيضاً معلومات عن الدخل الشامل، الذي لم يتحقق بعد.

كما قدمت دراسة (Sajnog, A. and Sosnowski (2018 بعنوان تأثير تقارير الدخل الشامل الأخرى على أنشطة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وهدفت الدراسة إلى قياس تأثير تقارير الدخل الشامل الأخرى في التخفيف من إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات التقديرية لعينة مكونة من 83 شركة صناعية مدرجة في بورصة WSE خلال الفترة 2009-2016. وتوصلت الدراسة إلى أن تقارير الدخل الشامل تقلل من نطاق أنشطة الأرباح الإدارية، والدخل الشامل قد يكون له آثار هامة وإيجابية لمنع المحاسبة العدوانية ويساعد مستخدمى البيانات المالية على تحديد إدارة الأرباح بشكل أفضل.

بينما تناولت دراسة يونس (2019) بعنوان تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في بورصة الأوراق المالية المصرية، وهدفت الدراسة إلى قياس تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح في البورصة المصرية. وخلصت الدراسة إلى أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في البيانات المالية لأنه يحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية مما يؤدي بدوره إلى تحسين جودة الأرباح ويحد من ممارسات إدارة الأرباح. كما توجد علاقة قوية بين الدخل الشامل الآخر وحجم الشركة والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وإدارة الأرباح.

كما تناولت دراسة (Kusuma (2021 بعنوان قياس العائد على الأصول (ROA) بناءً على الدخل الشامل وقدرته على التنبؤ بعوائد الاستثمار: دليل تجريبي على الشركات العامة العاملة في إندونيسيا قبل وأثناء جائحة كوفيد-19، وهدفت الدراسة إلى اختبار تأثير عائد الاستثمار للدخل الشامل المنسوب وصافي دخل العائد على الأصول المنسوب على التدفقات النقدية المستقبلية وصافي الدخل، كبديل للقدرة على توفير عوائد مستقبلية، وتطبيقها في قياس الأداء قبل وأثناء جائحة كوفيد-19، وتوصلت الدراسة إلى أن صافي دخل العائد على الأصول أكثر قدرة على التنبؤ بعوائد الاستثمار المستقبلية. وتمتع الدخل الشامل لعائد الأصول (ROA) بقيمة أكثر أهمية، عندما يتم تضمين بنود الدخل الشامل الأخرى التي لديها القدرة على تحقيقها.

وناقشت دراسة عبيد والرشيدي (2023) بعنوان أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية وهدفت الدراسة إلى اظهار أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل في، ضبط وتدنية ممارسة الربحية في القوائم المالية، من خلال المدخل المحاسبي المتمثل في إدارة الإفصاح المحاسبي، والتلاعب في محتوياتها، وخاصة (قائمة الاداء)، لإخفاء حقيقة الأداء الاقتصادي والمالي، ويساهم التقرير المالي لبنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل في الارتقاء بجودة محتواها المعلوماتي والإعلامي، لزيادة المقدرة التقييمية والتفسيرية والقدرة التنبؤية

بالتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية، وتحقيق جودة وشفافية الربح، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل، وتحقيق جودة وشفافية الربح.

- دراسات تناولت الآثار المالية لتغيرات أسعار الصرف:

وقد هدفت دراسة راشدي وبالرقي (2017) إلى التعرف على أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي، وبينت الدراسة أن التغيرات في أسعار صرف العملات للمؤسسة تمثل إحدى المشكلات المحاسبية التي تحاول إيجاد أفضل الممارسات المحاسبية للوصول إلى الجودة والمصداقية والموثوقية في القوائم المالية.

كما تناولت دراسة شعيب وظريرف (2018) تحديد سعر الصرف الذي يجب استخدامه في القوائم المالية بالمقارنة مع الآثار التي تنتج عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في المؤسسات الإنتاجية الجزائرية، وأظهرت النتائج أن النظام المحاسبي يشتمل على متطلبات المعيار 21 فيما يتعلق بالتعامل مع العمليات التجارية التي تمارسها المؤسسات الأجنبية وفق رسالة الالتزام.

كما استهدفت دراسة مقدم (2020) قياس تأثير تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (الأورو الأوروبي والدولار الأمريكي والروبية الهندية) على عوائد الأسهم في الشركات السلع الرأسمالية في السوق المالي السعودي، وبينت النتائج أن تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي والروبية الهندية تؤثر على معدلات العوائد في المدى القصير، وأن تقلبات أسعار صرف الأورو الأوروبي لا تؤثر على معدلات العوائد.

كما تناولت دراسة إبراهيم وآخرون (2021) بعنوان أثر الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع شركات الأدوية المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة 2013م-2018م، واستهدفت الدراسة قياس وتحليل أثر الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية، وذلك في إطار دراسة تطبيقية تشتمل على إحدى عشر شركة مسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية وتتبع قطاع الصناعات الدوائية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للإفصاح عن مخاطر أسعار الصرف في جودة الأرباح، وأوصت الدراسة بالمزيد من العرض التفصيلي لمكونات مخاطر أسعار الصرف سواء في صلب القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة.

وأخيراً تناولت دراسة (Alimi & Adediran (2023) بعنوان نظرة جديدة على العلاقة بين أسعار الأسهم وسعر الصرف: تحليل موجات جائحة كوفيد-19 في الاقتصادات المتقدمة والناشئة، والتي استهدفت التعرف على العلاقة بين سعر الأسهم وسعر الصرف، والتي توصلت إلى أن العلاقة سلبية إحصائياً بالنسبة للارتباطين على الرغم من انهيار العلاقة خلال الموجة الثانية مع ارتفاع متغير دلتا. نحن نحدد الآثار الاستثمارية والسياسية ذات الصلة للنتائج.

سابعاً: منهج البحث:

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء البحث على عينة من البنوك الكويتية بهدف قياس أثر الإفصاح عن التغيرات في سعر الصرف للعملات الأجنبية ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية، وكذلك الاعتماد على عرض وتحليل الدراسات السابقة ومجموعة من الإصدارات المهنية ذات الصلة، لإستخلاص أثر الإفصاح عن التغيرات في سعر الصرف للعملات الأجنبية ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية.

ثامناً: خطة البحث:

سعيًا نحو تحقيق أهداف البحث وإختبار فروضه واستخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات، يمكن تقسيمه على النحو التالي:
القسم الأول: الإطار العام للبحث.
القسم الثاني: الدراسة النظرية للبحث.
القسم الثالث: الدراسة الميدانية بالبيئة الكويتية.
القسم الرابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

القسم الثاني: الدراسة النظرية للبحث

أولاً: مفهوم ومكونات الدخل الشامل من منظور الإصدارات المهنية والفكر المحاسبي:
1. مفهوم الدخل الشامل:

تناولت العديد من الدراسات توضيح مفهوم الدخل الشامل ويمكن بيانها كما يلي:
عرف على (2019) الدخل الشامل على أنه "يضم كل التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن جميع العمليات والأحداث العادية وغير العادية، المتكررة وغير المتكررة (باستثناء تلك المرتبطة باستثمارات وتوزيعات الملاك) بل ويتعدى مفهوم الدخل الشامل الدخل المحقق من مختلف المصادر ويتضمن أيضاً العديد من بنود الدخل غير المحقق خلال الفترة".
وعرفه أيضاً كلاً من عبده و الرشيدى (2023) على أنه "التغير في صافي أصول الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية والنتائج عن المعاملات والأحداث التي تمت من المصادر الأخرى وغير المرتبطة بالملاك، ويشمل كل من صافي الدخل التقليدي، وكافة التغيرات في حقوق الملكية ، بخلاف الناتجة عن الاستثمارات مع الملاك أو التوزيعات عليهم".
وأشار (2018) Park أيضاً إلى أن الدخل الشامل "يشمل جميع الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر المتكبدة خلال الفترة، بالإضافة إلى المكاسب والخسائر غير المحققة خلال الفترة المحاسبية الناتجة عن التقلبات في قيمة الأصول أو الالتزامات المحتفظ بها".
وفي ضوء ما سبق أن الدراسات التي تناولت مفهوم الدخل الشامل قد أتفقت على تعريفه بأنه التغير في حقوق الملكية خلال الفترة، والنتائج عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر غير الملاك بصفتهم هذه، وبالتالي يتضمن الدخل الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة عدا التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات عليهم. كما اتفقت أيضاً على أن الدخل الشامل يتكون من جزئين هما صافي الدخل التقليدي الذي يتم الحصول عليه من قائمة الدخل والنتائج عن عمليات المنشأة العادية والمتكررة، وبنود الدخل الشامل الأخر وهي عبارة عن المكاسب والخسائر التي تتجاوز صافي الدخل والتي تم الاعتراف بها ولكنها لم تتحقق بعد والتي تكون ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأصول وخصوم المنشأة.

2. مكونات الدخل الشامل:

- المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع: هي أصول مالية غير مشتقة مصنفة على أنها متاحة للبيع، يتم القياس المبدئي واللاحق للإستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية، وأي زيادة في القيمة العادلة (مكاسب) أو نقص في هذه القيمة (خسائر) تعالج ضمن بنود الدخل الشامل الأخر(عبده والرشيدى، 2023).

- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تحوط التدفقات النقدية: يقصد به التحوط ضد خطر التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية والتي ترتبط بخطر محدد لأصل أو التزام معترف به، ويتم تقييم هذه الأدوات بالقيمة العادلة وأي فروق في القيمة العادلة عن التكلفة التاريخية سواء كانت مكاسب أو خسائر يتم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، Sajnog, (A. and Sosnowski, 2018).
- مكاسب أو خسائر ترجمة العملات الأجنبية: تمثل المكاسب الزيادة في صافي أصول المنشأة التابعة في الخارج نتيجة تحويل أرقامها المحاسبية من العملة الوظيفية إلى عملة بلد المنشأة الأم، أما الخسائر فتتمثل النقص في صافي أصول المنشأة التابعة في الخارج (Park, 2018).
- المكاسب والخسائر الإكتوارية على خطط منافع الموظفين: تتمثل المكاسب والخسائر الإكتوارية في الفرق بين تقييم الالتزامات الناشئة عن خطط معاشات العاملين ذات المنافع المحددة، ويتم مقارنة هذا التقييم بالتقييم الإكتواري وأي زيادة في التقييم الإكتواري تُعتبر خسائر وأي نقص فيه يعتبر مكاسب وكلاهما يعالج ضمن بنود الدخل الشامل الآخر عصيمي (2012).
- فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة: عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة يجب على المنشأة أن تختار بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم، وعند استخدام نموذج إعادة التقييم يجب أن يسجل الأصل بمبلغ إعادة التقييم وهو قيمته العادلة مطروحاً منه أي مجمع إهلاك لاحق وأي مجمع خسائر انخفاض في القيمة اللاحقة، وعندما تزداد القيمة الدفترية للأصل نتيجة لإعادة التقييم فإن الزيادة يعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر (بالل، 2019).

3. أهمية وبدائل الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل وفقاً للإصدارات المهنية:

1/3 أهمية الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل:

اختلفت الآراء حول أهمية الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل بين المؤيدين والمعارضين، فقد أشارت chambers, et al. (2007) إلى أن مؤيدو الإفصاح عن الدخل الشامل قدموا عدداً من الحجج تتمثل في: أن الدخل الشامل يوضح جميع مصادر خلق القيمة، كما أنه يميز بشكل مناسب بين خلق القيمة وتوزيع القيمة، كما أنه يفرض الانضباط على المديرين والمحللين الماليين حيث تتطلب أنظمة المكافآت على أساس الدخل الشامل من المديرين مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على القيمة مما يجعل من الصعوبة إدارة الأرباح، ومن ناحية أخرى فإن مطالبة المحللين الماليين بتوقع الدخل الشامل سوف يشجع على النظر إلى جميع العوامل الملائمة للتنبؤ بالأرباح.

كما أشار Lin and Rong (2012) إلى أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر قد زاد من شفافية المعلومات المحاسبية وهو ما أدى إلى التخفيض من عدم تماثل المعلومات بين كل من المستثمرين والمديرين حول الأداء التشغيلي للمنشأة، وهو ما ينعكس على الحد من إدارة الأرباح وبالتالي زيادة فهم المستثمرين للأداء المالي للمنشأة.

وهو ما أكدته دراسة Marchini & D'Este (2015) حيث أشارت إلى أن المستثمرين الحاليين والمحتملين يهتمون بالمخاطر الكامنة من استثماراتهم والعائد الذي توفره، فهم بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقييم أداء المنشآت المستقبلية والتنبؤ به، ولأن الدخل الشامل يأخذ في الاعتبار التغيرات في القيمة العادلة للأصول والخصوم خلال فترة التقرير وبالتالي فإنه يزيد من قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، علاوة على ذلك فإنه يتوافق مع نظرية محاسبة الفائض النظيف والذي بموجبه يتم

تحديد الربح من خلال مقارنة القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية الفترة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية في بداية الفترة، بخلاف المعاملات مع الملاك.

ورأى أيضاً (Sainog & Sosnowski, 2018) أن نطاق الدخل الشامل أكبر بكثير من صافي الدخل التقليدي، وذلك لأنه يتضمن العديد من العناصر المهمة التي تؤثر على الربح المستقبلي للمنشآت والتي تم حذفها من قائمة الدخل التقليدي، مما يعيق بشكل كبير إجراءات المديرين الهادفة للإدارة الفعالة للأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية، حيث يمكن مستخدمى المعلومات المالية من فحص المحددات الداخلية والخارجية لكفاءة المنشأة بشكل كامل ودقيق، وبالتالي فإنه يزيد من انضباط المديرين في إعداد التقارير المالية.

كما أوضحت دراسة (Kusuma, 2021) أن الدخل الشامل أكثر تمثيلاً للظروف الفعلية خاصة في ظل جائحة كورونا COVID-19، لأنه يتضمن البيئة الخارجية التي تواجه المنشأة حيث يشمل الدخل الشامل كل من صافي الدخل وبنود الدخل الشامل الآخر الناتجة عن عوامل الاقتصاد الكلى مثل أسعار الصرف والتضخم وأسعار الفائدة ومناخ سوق رأس المال والتي تؤثر على القيمة العادلة للأصول والخصوم.

وعلى الرغم من المزايا التي يحققها الإفصاح عن الدخل الشامل إلا أن هناك من يعارض استخدامه في تقييم الأداء المالي للمنشآت حيث خلصت دراسة كل من (Chambers, et al., 2007)، (Veltri & Ferraro, 2018) أن معارضى الإفصاح عن الدخل الشامل قدموا عدداً من الحجج أهمها أن بنود الدخل الشامل الآخر المفصح عنها في القوائم المالية ذات طبيعة مؤقتة وبالتالي فإنها لا تمثل الأرباح الحقيقية، كما أن هذه البنود ليس لديها القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، كما أنها تتسبب في تشويش وضوضاء في الدخل المفصح عنه مما يجعل التنبؤ بالأرباح أكثر صعوبة. ونظراً لأن مكونات الدخل الشامل تتكون إلى حد كبير من المكاسب والخسائر غير المحققة فإنهم يجادلون بأن هذه العناصر مدفوعة بعوامل السوق أى تخرج عن سيطرة المديرين، وبالتالي فهي ليست مقياساً جيداً لتقييم الأداء المالي، وبشكل عام يدعو المعارضون إلى التركيز على مقياس الدخل التشغيلي بدلاً من الدخل الشامل.

وفى نفس السياق أشار عصيمي (2012) إلى أن معارضى الدخل الشامل يرون أنه مكون من البنود غير العادية وغير المتكررة والتي تعتمد إلى حد كبير على ظروف السوق، مما يتيح الفرصة لإدارة المنشأة في التلاعب في نتائج النشاط، وهو الأمر الذى يترتب عليه انخفاض درجة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية، وهو ما يؤثر على عملية اتخاذ القرار بشكل سلبي.

وفى ضوء ما سبق يرى الباحث أن أهمية الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل تتمثل في:

- أن الدخل الشامل يعتبر مقياساً أفضل لأداء المنشأة، أكثر من كونه مقياساً لأداء الإدارة لأنه من غير الممكن أن يتحكم المديرين بشكل مباشر في قوى السوق التي تؤثر على مكونات الدخل الشامل الآخر.
- يعتبر المقياس الوحيد الذى يوضح جميع مصادر تعظيم القيمة وتوزيع القيمة.
- تساعد المعلومات الواردة في قائمة الدخل الشامل مستخدمى القوائم المالية في التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية، وتوقع الأداء المستقبلي.
- الحد من سيطرة الإدارة من التلاعب في الأرباح وهو ما ينعكس على زيادة شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وهو ما ينتج عنه تكافؤ الفرص بين جميع المستثمرين.
- توفير مقياس ملائم لغرض التقييم وهو مؤشر ربحية السهم من صافي الدخل الشامل.
- الدخل الشامل هو مفهوم واسع للربح، حيث يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المحققة وغير المحققة، وبالتالي فإنه يعرض الصورة الكاملة لمستخدمى القوائم المالية حول أداء المنشأة.

2/3 بدائل الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل وفقاً للإصدارات المهنية:

1. البديل الأول: الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل التقليدية:

يتم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل وبالتالي يظهر صافي الدخل أولاً يليه بنود الدخل الشامل الآخر للوصول إلى إجمالي الدخل الشامل، وتسمى هذه القائمة بقائمة الدخل والدخل الشامل، ويتم الإفصاح عن تسويات إعادة التويب والتي يقصد بها المبالغ التي تم الاعتراف بها في فترة سابقة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر حتى تتحقق ويتم الاعتراف بها كجزء من صافي الدخل خلال الفترة، وذلك لتجنب الازدواج المحاسبي في بنود الدخل الشامل الآخر، وبذلك تكون هناك قائمة واحدة تضم صافي الدخل وبنود الدخل الشامل الآخر، ويتميز هذا البديل بأنه يفصح عن صافي الدخل والدخل الشامل كمقياسين من مقاييس الأداء في قائمة واحدة، ولكن يعاب عليه أن صافي الدخل يُعتبر رقماً فرعياً في القائمة وليس الرقم النهائي وهذا يقلل من أهمية رقم صافي الدخل كمقياس للأداء ويمكن أن يسبب غموض لدى بعض مستخدمي القوائم المالية حول الربح الحقيقي (بلال، 2019).

2. البديل الثاني: الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة منفصلة ومستقلة:

وفقاً لهذا البديل يتم إعداد قائمة لعرض بنود الدخل الشامل الآخر تسمى قائمة الدخل الشامل، حيث تبدأ القائمة بصافي الدخل من قائمة الدخل التقليدية مضافاً إليه بنود الدخل الشامل الآخر وصولاً لإجمالي الدخل الشامل، ويتميز هذا الشكل بأنه أكثر وضوحاً وشفافية ولا يسبب أي تشتت، كما أن عرض بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة يشير إلى أن المعلومات الواردة في هذه القائمة مهمة وملامنة لمتخذي القرار (بلال، 2019).

3. البديل الثالث: الإفصاح عن الدخل الشامل كجزء من قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

توضح قائمة التغيرات في حقوق الملكية التغيرات الحادثة في حقوق الملكية خلال الفترة مهما كانت مصادر هذه التغيرات، وذلك بهدف إظهار رصيد نهاية الفترة لحقوق الملكية، حيث يتم تسوية رصيد أول الفترة بأثر جميع العمليات والأحداث والظروف التي أثرت في حقوق الملكية خلال الفترة (على، 2019).

ولتحقيق هذا الهدف والتأكد من أن رصيد آخر الفترة لحقوق الملكية يعكس أثر كل الأنشطة التي تمت خلال الفترة على حقوق الملكية رأى كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إمكانية إدراج بنود الدخل الشامل الآخر ضمن هذه القائمة، حيث تضاف أو تطرح بنود الدخل الشامل الآخر وكذلك صافي الربح أو الخسارة إلى رصيد أول الفترة لحقوق الملكية كما تضاف أو تطرح بقية البنود المعتادة التي تدرج في هذه القائمة (كالزيادة في حقوق الملكية نتيجة إصدار أسهم جديدة والنقص فيها نتيجة التوزيعات وذلك وصولاً في النهاية إلى رصيد آخر الفترة لحقوق الملكية (على، 2019).

وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، فقد أتاح معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل (IAS 1) بديلين للإفصاح عن الدخل الشامل (Gazzola & Amelio, 2014):

1. البديل الأول: الإفصاح من خلال قائمة واحدة تشمل جميع بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة.

2. البديل الثاني: الإفصاح من خلال قائمتين منفصلتين القائمة الأولى تتضمن صافي الربح أو الخسارة، والقائمة الثانية تبدأ بصافي الربح أو الخسارة تليه بنود الدخل الشامل الآخر.

بينما فيما يتعلق بمعايير المحاسبة المصرية والتي تعتبر نسخة مترجمة لمعايير المحاسبة الدولية، فقد ألزم معيار المحاسبة المصري الصادر عام 2015 والمعدل في عام 2019 بعنوان "عرض القوائم المالية"

الشركات المصرية بالإفصاح عن الدخل الشامل في قائمتين منفصلتين، حيث نص المعيار في الفقرة رقم (81) على أنه "يجب على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة الدخل)، والثانية تعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل)، أي أن المعيار المصري قد أتاح بديل واحد فقط للإفصاح عن الدخل الشامل ومكوناته، وهو الإفصاح من خلال قائمتين منفصلتين، ولم يتح بديلين للإفصاح عن الدخل الشامل مثل ما هو متاح في المعايير الدولية والأمريكية (عبد العاطي، 2019).
وقد اهتم الفكر المحاسبي ببيان أثر الإفصاح عن الدخل الشامل وفقاً للبدائل المتاحة على قرارات مستخدمي القوائم المالية، والتي أظهرت أن هناك تأثير مختلف على قرارات الاستثمار بحسب البديل المستخدم في الإفصاح عن الدخل الشامل:

فقد أشارت دراسة (Chambers, et al., 2007) إلى أن المستثمرين يهتمون أكثر بعناصر الدخل الشامل الآخر عندما يتم الإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية بدلاً من عرضها في قائمة الأداء المالي (قائمة الدخل)، وذلك لأنهم اعتادوا الحصول على هذه المعلومات من قائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن التقرير عن الدخل الشامل الآخر أدى إلى شفافية التقارير المالية.

واتفقت معها دراسة (Bamber, et al., 2010) حيث أشارت إلى أن أكثر من 80% من الشركات يفضلون الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وذلك لأن المديرين يكون لديهم دوافع قوية للعرض في قائمة التغيرات في حقوق الملكية إذا كان لديهم تهديد لاستقرارهم الوظيفي لما يقوموا به من إدارة الأرباح وذلك من خلال البيع الانتقائي للأوراق المالية المتاحة للبيع، حيث يكونوا شديدي القلق نتيجة للتقلب في الدخل الشامل الآخر عندما يتم إدراجه في قائمة الدخل، وبالتالي يفضلون الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما أنهم يعتقدوا أن الإفصاح في قائمة الدخل يضر بسعر سهم المنشأة.

وتوصل (Ferraro (2011 إلى أن غالبية الشركات المدرجة في البورصة الإيطالية تفضل الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في قائمتين منفصلتين متتابعتين، وبذلك حافظت على التميز بين الدخل المحقق والدخل الذي لم يتحقق بعد، وعدم إغفال قائمة الدخل التقليدية لمبالغ كبيرة ذات طبيعة مؤقتة، علاوة على ذلك أشارت أيضاً إلى أن هناك علاقة بين بدائل العرض واتجاه وحجم الدخل الشامل الآخر.

وذكرت دراسة (Banks, et al., 2018) إلى أنه لا يوجد دليل على أن تغير موقع الإفصاح للدخل الشامل الآخر قد أضاف قيمة متزايدة، كما أنه لا يوجد دليل على أن المحللين الماليين يبنون توقعاتهم باستخدام بنود الدخل الشامل الآخر، كما أن الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل لا يوفر معلومات أكثر فائدة للمستثمرين والمحللين الماليين.

بينما توصلت دراسة (إسماعيل، 2020) إلى أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة يحقق خاصية العرض العادل للمعلومات ويعطي تقييماً شاملاً لأداء المنشأة ويعمل على التقليل من إمكانية إخفاء النتائج غير المرغوب فيها لعرضها في مكان بارز يزيد من أهميتها ويسمح بعرض تفاصيل أكثر تزيد من خاصية الملاءمة وتمنع الالتباس والخلط مع بنود الدخل التقليدي، كما أنه يؤثر بشكل معنوي على تصرفات وسلوكيات الإدارة وذلك بسبب طبيعة المعلومات التي تحملها تلك البنود من ناحية، والموقع البارز المستقل لقائمة الدخل من ناحية أخرى.

وبناء على ما تناولته هذه الدراسات يرى الباحث أن البديل الثاني وهو الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة ومستقلة تالية لقائمة الدخل التقليدية هو البديل الأفضل لما يوفره من

معلومات تفصيلية عن الدخل الشامل تعكس القيمة الحقيقية للمنشأة، كما أنه يعمل على الحد من إدارة الأرباح بعرض هذه المعلومات في مكان بارز وهو ما ينعكس على زيادة شفافية القوائم والتقارير المالية واتساقها وقابليتها للمقارنة مما يفيد المستثمرين والمحللين الماليين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

ثانياً: مفهوم وأنواع سعر صرف العملات الأجنبية 1- مفهوم سعر صرف العملات الأجنبية:

يعرف خطر سعر الصرف بأنه ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات والديون بالعملة الصعبة، نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الإقتصاد الوطني للبلد وأوضح أنها مرتبطة أساساً بعمليات الإستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الإستثمارات الأجنبية (السيد، 2020).

كما يعرف خطر سعر الصرف أيضاً أنه تلك المخاطر التي يتأثر بها أداء البنك عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف، نستنتج من خلال هذا التعريف أنه ركز على خطر سعر الصرف الذي يمكن أن تتعرض له منشآت الأعمال التي تعمل في المجال الدولي، حيث تقوم بمراقبة نشاطاتها دورياً لتحديد كيفية تعرضها لمخاطر سعر الصرف من أجل حماية منشأتها من التعرض لتلك التغيرات (مقدم، 2017)

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التغيرات في أسعار صرف عملات التقييم لأنشطة تلك المؤسسات، حيث يتعرض المُصدِر لخطر الصرف إذا كانت عقودها محددة بالعملة الصعبة غير العملة المحلية، فعند حدوث انخفاض في قيمة العملة المستخدمة في تحرير الفاتورة بالنسبة للعملة الوطنية الخاصة بالمصدر لا يتحصل هذا الأخير إلا المقدار المتفق عليه في العقد، أما المستوردون فيكونون مجبرين على قبول عملة المصدر الأجنبي، فيتحملون خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين تاريخ إمضاء العقد ووقت تسديد الديون.

2- أنواع التعرض لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية

تنشأ مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية من ثلاثة مصادر أساسية للتعرض لتلك المخاطر وهي مخاطر المعاملات ومخاطر الترجمة، والمخاطر التشغيلية. فإذا تعرض البنك لواحد على الأقل من هذه التعرضات فهذا يعني أنها معرضة لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية. ويمكن تناول هذه الأنواع من المخاطر بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1. مخاطر المعاملات Transaction Risk

يعرف (Waithera 2018) مخاطر المعاملات بأنها تأثير التغيرات غير المتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية على التدفقات النقدية الحالية المرتبطة بالأصول أو الالتزامات المالية المقومة بعملات أجنبية ناتجة عن معاملات حقيقية.

كما أن مخاطر المعاملات تقاس التغيرات في قيمة الأصول أو الالتزامات المالية القائمة التي تم تحملها قبل التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولكنها لم تستحق التسوية إلا بعد فترة زمنية حدث خلالها تغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولذا فإن مخاطر المعاملات تؤثر على التغيرات في التدفقات النقدية التي تنشأ من أصول أو التزامات قائمة مقومة بالعملات الأجنبية لم تستحق بعد، وبالتالي معرضة لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية (Koroma et al., 2023).

دور الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل في تحسين الأداء المالي.....
العززي، على عبید علی محمید؛ نورالدين، جهاد أحمد؛ بدر، إسماعيل فرج

ويمكن القول، أنه غالباً ما تقوم البنوك بالتحوط من مخاطر المعاملات للحفاظ على التدفقات النقدية والأرباح بناء على خبرة إدارة تلك البنوك بشأن تأثير التغيرات المستقبلية لأسعار صرف العملات الأجنبية.

2. مخاطر الترجمة Translation Risk

تنشأ هذه المخاطر نتيجة تحويل أو ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية إلى عملة موحدة لإعداد قوائم مالية موحدة، وبالتالي إذا تغير أسعار صرف العملات الأجنبية منذ فترة التقرير السابقة، فسوف تتأثر بنود قائمة المركز المالي (الأصول والخصوم)، وكذلك بنود قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر) المقومة بعملات أجنبية عند تحويلها بأسعار صرف محددة إلى العملة الأساسية أو المحلية في تاريخ مستقبلي محدد (Koroma et al., 2023)، وبالتالي تقيس مخاطر الترجمة التغيرات المحتملة في حقوق الملكية. وإدارة هذا النوع من المخاطر، تستخدم البنوك تقنيات مختلفة، بحيث يؤدي تغيير سعر الصرف إلى جعل الأصول المعرضة للمخاطر مساوية للخصوم المعرضة للمخاطر أو تقوم البنوك بتغطية صافي الأصول للبنك. ويتم تغطية هذه المخاطر بشكل غير متكرر وغير منهجي، وذلك لتجنب تأثير الصدمات المفاجئة المحتملة على صافي الأصول (Agnihotri and Arora, 2021). وتتضمن هذه المخاطر بشكل رئيسي التعرض لمخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية طويلة الأجل. ومع ذلك فإن طبيعة هذه البنود على المدى الطويل وحقيقة أن ترجمة القوائم المالية تؤثر على الميزانية العمومية بدلاً من قائمة الدخل تجعل التحوط من مخاطر الترجمة أقل أولوية بالنسبة لإدارة البنوك (Okika et al., 2018).

3. المخاطر التشغيلية Operation Risk

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها تأثير التغير غير المتوقع لأسعار صرف العملات الأجنبية على التدفقات النقدية المستقبلية للبنك ومركزها التنافسي. وتتصف هذه المخاطر بصعوبة تحديدها (2014 Tomanova)، إذ تعتمد على تقييم أثر تغيرات أسعار الصرف على المعاملات التي لم يتم الاتفاق عليها بعد، ولتحديد هذه المخاطر يكون من الضروري قياس التغير في التدفقات النقدية المستقبلية للبنك استجابة للتغيرات في أسعار الصرف، أي التأثير المحتمل لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك من خلال قياس التأثير المحتمل لتغيرات أسعار الصرف عند التنبؤ بإيرادات البنك والتكلفة المتوقعة خلال الفترة المستقبلية وبالتالي يقيس التعرض التشغيلي التغير في القيمة الحالية للبنك الناتج عن أي تغيير في التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للبنك بسبب التغير غير المتوقع لأسعار صرف العملات الأجنبية. ويتصف التعرض التشغيلي بأن له تأثير طويل المدى على قيمة البنك والتدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى التأثير على المركز التنافسي طويل المدى للبنك (Prasad & Suprabha, 2015) وتعتبر مخاطر التعرض التشغيلي من المخاطر المعقدة، حيث من الممكن أن تتأثر إيرادات وتكاليف أي بنك بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية حتى ولو كانت. جميع تدفقاتها النقدية مقومة بالعملة المحلية. وتستخدم البنوك طرق مختلفة لإدارة تعرضها التشغيلي من خلال تنويع عملياتها، ومشاركة المخاطر على المدى الطويل (Simakova, 2017).

المخاطر الائتمانية (Credit Risk) هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة أحد أطراف العقد المقوم بالعملة الأجنبية على الوفاء بالتزامات التعاقد في الوقت المحدد، مما يعنى التأخير في سداد المقترض

لالتزاماته. ويمكن السيطرة على هذه المخاطر من خلال أحكام الرقابة على مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى (Kuchin et al., 2019).

3- المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) آثار تغيرات أسعار الصرف العملات الأجنبية:

يتمثل هدف محاسبة التحوط في العرض في القوائم المالية لأثر إدارة المخاطر للبنوك والتي تستخدم أدوات مالية لإدارة تعرض البنك لهذه المخاطر والتي يمكن أن يكون لها أثر على الأرباح والخسائر أو عناصر الدخل المل الأخرى، وتتكون علاقة التحوط من مكونين رئيسيين وهما أداة التحوط وبند التحوط ويجب أن تربطهما علاقة إقتصادية ويتم قياس نسبة التحوط لتحديد فعالية التحوط سواء كان هذا التقييم نوعيا أو كميا.

ينظم المعيار المحاسبة الدولي (21) IFRS بعنوان "آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية" المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية (IASB, 2012). ووفقا لهذا المعيار يتم الاعتراف المبدئي بالعملات المقومة بالعملات الأجنبية والافصاح عنها في نهاية فترة التقرير اللاحق وذلك بالعملة الوظيفية من خلال تطبيق سعر الصرف الفوري في تاريخ الصفقة أو المعاملة. وفي نهاية فترة التقرير اللاحقة، ينبغي إعادة تقييم البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية العملاء والدائنين بعملة أجنبية باستخدام سعر الافقال. وتترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية وذلك باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. بينما تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيم العادلة ويتم الاعتراف بفروق العملة الناتجة عن تسوية بنود ذات طبيعة نقدية أو عن ترجمة بنود ذات طبيعة نقدية ذلك ضمن الأرباح (الخسائر) في قائمة الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق. بينما يتم الاعتراف بمكاسب (خسائر) من البنود ذات الطبيعة غير النقدية ضمن الدخل الشامل الأخر.

كما أن المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية حسب المعيار المحاسبي الدولي، تتضمن الخطوات التالية:

- التسجيل المحاسبي الأولى أي وقت حدوث العملية.
- تسجيل أرصدة العملات الأجنبية في التواريخ اللاحقة لتاريخ إعداد قائمة المركز المالي.
- معالجة المكاسب والخسائر الناتجة من التغيرات في أسعار الصرف سواء عند إعداد القوائم المالية أو عند انتهاء عملية التحصيل أو السداد النقدي للعملية.
- تسجيل التسويات الخاصة بحساب المدينين أو الدائنين بالعملة الأجنبية في تواريخ استحقاقها. ويستنتج مما سبق أنه عند المعاملات بالعملة الأجنبية من تاريخ التعاقد وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية، فإنه يتم معالجة مكاسب أو خسائر غير محققة، وعند عملية السداد أو التحصيل فإنه يتم معالجة أرباح أو خسائر محققة.

4- أهمية وتوقيت عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة التحوط: (Abdel-Khali, 2015)

يتطلب المعيار الإفصاح الكافي بشأن ما يلي، توقيت والقيمة الأسمية لأداة التحوط، الإفصاح عن متوسط سعر أداة التحوط، كما يتطلب المعيار أيضا الإفصاح عن تصنيف فئات المخاطر، وصف مصادر المخاطر، عدم فعالية التحوط، والتي من المتوقع أن تؤثر على علاقة التحوط خلال فترة التحوط، والإصاح عما إذا كان مصادر أخرى لعدم فعالية التحوط التي يمكن أن تظهر خلال فترة التحوط.

5- آثار محاسبة التحوط على المركز المالي والأداء:

• أدوات التحوط: يتطلب معيار IFRS7 الإفصاح، بشأن أدوات التحوط لكل فئة من فئات المخاطر ولكل نوع من التحوط بشكل منفصل، والقيمة الدفترية للأصول والالتزامات المالية، والبند في قائمة المركز المالي الذي يتضمن أداة التحوط، والتغيرات في القيمة العادلة المستخدمة لحساب عدم فعالية التحوط والقيم والمبالغ الأسمية لأدوات التحوط.

• بنود التحوط:

- تحوطات القيم العادلة: يتطلب المعيار الإفصاح بشأن بند التحوط والإفصاح المنفصل عن فئات المخاطر، القيمة الفترية لبند التحوط، القيمة التراكمية لتعديلات تحوط القيمة العادلة.
- تحوطات التدفقات النقدية وتحوطات صافي الاستثمار الأجنبي: فإن المعيار يتطلب الإفصاح بشأن بند التحوط كما يلي، التغيرات في قيمة بند التحوط المستخدمة كأساس للاعتراف بعدم فعالية التحوط خلال الفترة. وتوازن احتياطي تحوطات التدفقات النقدية واحتياطي ترجمة العملات الأجنبية لأي علاقة تحوط مستمرة، توازن المتبقي من احتياطي تحوط التدفقات النقدية واحتياطي ترجمة العملات الأجنبية لأي علاقات تحوط منتهية قد تم إيقافها.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن أهم القواعد المحاسبية للعرض والإفصاح عن محاسبة التحوط تتطلب الإفصاح عن المعلومات الآتية:

- استراتيجية إدارة المخاطر لكل فئة من المخاطر المتعرض لها والتي قرر البنك التحوط لها وتأهلها لمحاسبة التحوط.
- كيفية إدارة البنك لكل فئة من مخاطر.
- إلى أي مدى يدير البنك المخاطر التي يتعرض لها.
- كيفية قيام البنك بتحديد العلاقة الاقتصادية بين أداة التحوط وبند التحوط لأغراض تقييم فعالية التحوط.
- ماهية مصادر عدم فعالية التحوط.

ثالثاً: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل وتحسين الأداء المالي:

واختبرت دراسة (Devalle & Magarini, 2012) ما إذا كان الإفصاح عن الدخل الشامل يوفر معلومات ملائمة للقيمة مقارنة بصافي الدخل بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من أكبر المنشآت في بورصة المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا خلال الفترة من 2005 إلى 2008. وتوصلت الدراسة إلى بنود الدخل الشامل الآخر ملائمة للقيمة خاصة بند تسويات ترجمة العملات الأجنبية لكن فقط للمنشآت من المملكة المتحدة.

كما قامت دراسة (Acar & Karacare, 2017, p 114) بمقارنة فائدة الإفصاح عن كل من صافي الدخل والدخل الشامل وتأثيرهما على أسعار وعوائد الأسهم والتدفقات النقدية التشغيلية والأداء المالي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 122 منشأة مدرجة في مؤشر BIST في بورصة إسطنبول. وتوصلت الدراسة إلى أن المستثمرين يجدون أن معلومات الدخل الشامل أكثر تقلباً ومؤقتة وغير مكتملة مقارنة بصافي الدخل لذلك فإنهم يقيمون أداء المنشأة على أنه أكثر تقلباً، بينما عندما يتعلق الأمر بمكونات

الدخل الشامل فإن المكون الوحيد الذي يحدث ضوضاء في القوائم المالية هو تسويات ترجمة العملات الأجنبية أي أن الارتباط بين سعر السهم وصافي الدخل المعدل للأرباح والخسائر من ترجمة القوائم المالية للعملات الأجنبية سلبى.

1. المعايير المتعلقة بالإفصاح عن الدخل الشامل:

يشمل الإفصاح عن الدخل الشامل الالتزام بمجموعة من المعايير المحاسبية، وفيما يلي المعايير المتعلقة ببند الدخل الشامل (Banks, et al., 2018):

1. المعيار الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.
2. المعيار الدولي رقم (16) العقارات والآلات والمعدات.
3. المعيار الدولي رقم (19) منافع الموظفين.
4. المعيار الدولي رقم (21) آثار التغيرات في أسعار تبادل العملات الأجنبية.
5. المعيار الدولي رقم (38) الأصول غير الملموسة.
6. معيار التقرير المالي الدولي رقم (1) تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي.
7. معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) الأدوات المالية.
8. معيار التقرير المالي الدولي رقم (13) قياس القيمة العادلة.

9. التقرير عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن بنود الدخل الشامل في القوائم المالية على الأداء المالي للبنوك:

تنشأ المكاسب أو الخسائر غير المحققة من فروق ترجمة القوائم المالية من خلال استخدام أسعار صرف في نهاية كل فترة مالية تختلف عن تلك التي استخدمت في الترجمة عند الاعتراف الأولى سواء بالنسبة للبنود ذات الطبيعة النقدية التي تشكل جزءاً من صافي استثمار المنشأة في نشاط أجنبي حيث تتم ترجمتها في نهاية الفترة باستخدام سعر الإقفال، أو البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة حيث يتم ترجمتها في نهاية الفترة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيم العادلة، ويتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة من ترجمة القوائم المالية ضمن الدخل الشامل الآخر في مجمع عناصر الدخل الشامل في حقوق الملكية بالمركز المالي (Abdel-Khali, 2015).

يؤكد إسماعيل (2020) على صلاحية الدخل الشامل كمقياس جيد للأداء المالي، حيث يوضح أنه عند استخدام الدخل الشامل كمقياس للأداء المالي مقارنة بصافي الدخل يحقق المزايا التالية:

1. قوة وتميز رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل عند التنبؤ بعائد الأسهم.
 2. أفضلية رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل عند التنبؤ بالقيمة السوقية العادلة للسهم.
 3. قوة رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل وذلك عند التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- مما سبق نستنتج أن الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل يساعد في تحقيق المزايا التالية:
1. توفير معلومات مفيدة وملائمة للمستثمرين حيث يساعدهم على فهم أفضل لأداء البنوك.
 2. يساعد مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ بأسعار الأسهم.
 3. يعتبر الدخل الشامل مقياس أفضل للأداء بالمقارنة بصافي الدخل
 4. يساعد مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية
 5. يمثل المقياس الوحيد الذي يتضمن كافة مصادر نشأة القيمة. ٦. يحد من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح
 6. يعمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن هناك علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف والأداء المالي، حيث تزيد بالمكاسب الناتجة عن ترجمة القوائم المالية وتقل بالخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية.

القسم الثالث: الدراسة الميدانية بالبنوك الكويتية

أولاً: مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من كافة البنوك العاملة في دولة الكويت وقد أخذت عينة حكمية من مجتمع الدراسة، وتتمثل عينة الدراسة حسب القوام العددي والوظيفي من إدارة مالية وإدارة عليا داخل البنك ومن المستثمرين، وبين الجدول رقم (1) عينة الدراسة ونسب الإستجابة.

جدول رقم (1)

بيان بمفردات عينة الدراسة

م	بيان	العدد	عدد الاستجابات	نسبة الاستجابة
1	إدارة عليا	100	68	68%
2	إدارة مالية	100	90	90%
3	مستثمرين	100	75	75%
	اجمالي	300	233	78%

المصدر: إعداد الباحث

ثانياً: أداة وأساليب جمع البيانات: قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية لتغطي الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المحددة بالاستبانة المعتمدة في جمع المعلومات لغايات إتمام الدراسة.

1- صدق الأداة: للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات، تم عرضها على أساتذة مختصين بعلم المحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين قبل توزيعها على عينة الدراسة.
2- ثبات الأداة: لقياس مدى ثبات أداة القياس ولمعرفة مدى اعتمادية نتائجها فقد استخدم الباحث اختبار (كرونباخ ألفا Cronbach–Alpha) للاتساق الداخلي، إذ تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لجميع مقاييس وفقرات الاستبانة، وقد بلغت درجة اعتمادية الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (75%) وهي نسبة ذات اعتمادية مرتفعة.

ثالثاً: أساليب جمع البيانات: تتمثل أساليب جمع البيانات في كلاً من:

1- البيانات الثانوية: تم الرجوع إلى الكتب العلمية والمنهجية المختصة في علم المحاسبة والمراجع والدوريات العالمية المتخصصة والمصادر المتعلقة بموضوع الدراسة.
2- البيانات الأولية: تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام الاستبانة التي تم تصميمها لغرض الدراسة الحالية.

رابعاً: أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي لقياس الفروق بين آراء العينة، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي وذلك من أجل اختبار فروض الدراسة.

دور الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل في تحسين الأداء المالي.....
العززي، على عبید علی محمید؛ نورالدين، جهاد أحمد؛ بدر، إسماعيل فرج

خامساً: نتائج اختبار فروض البحث:

سعيًا نحو قياس دور الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الكويتية قام الباحث باستخدام " معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل و تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الكويتية، تحليل الانحدار المتعدد Stepwise regression لاختبار تأثير الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الكويتية ، استخدام اختبار تحليل التباين احادي الاتجاه (One Way ANOVA) لإيجاد الفروق بين خصائص عينة البحث متمثلة في آراء المستقصى منهم بحسب (المسمى الوظيفي).

1- نتائج اختبار الفرض الأول: حيث ينص الفرض الأول من فروض البحث بأنه لا توجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول طبيعة الإفصاح عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل بالبنوك التجارية الكويتية، وتم استخدام اختبار "ف" تحليل التباين احادي الاتجاه لقياس معنوية الفرق فإذا كان مستوى المعنوية اقل من 0.05 دل على وجود فرق معنوي، وإذا كان مستوى المعنوية اكبر من 0.05 دل على عدم وجود فرق معنوي كما يوضحها جدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار تحليل التباين
طبيعة الإفصاح عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل
بالبنوك التجارية الكويتية

م	المتغيرات	عينة الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار	
						قيمة ف	مستوى المعنوية
1	تفصح البنوك التجارية الكويتية عن المخاطر الائتمانية لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل	إدارة عليا	68	4.66	0.317	2	0.005
		إدارة مالية	90	4.56	0.34		
		مستثمرين	75	4.37	0.345		
2	تفصح البنوك التجارية الكويتية عن المكاسب والخسائر الائتمانية لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل	إدارة عليا	68	4.26	0.406	2	0.001
		إدارة مالية	90	3.88	0.558		
		مستثمرين	75	4.23	0.502		
3	تفصح البنوك التجارية الكويتية عن المخاطر السوق لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل	إدارة عليا	68	3.91	0.649	2	0.011
		إدارة مالية	90	3.64	0.569		
		مستثمرين	75	3.95	0.43		
4	تفصح البنوك التجارية الكويتية عن مكاسب وخسائر السوق لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل	إدارة عليا	68	3.96	1.147	2	0.204
		إدارة مالية	90	3.71	1.241		
		مستثمرين	75	3.99	0.878		

دور الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل في تحسين الأداء المالي.....
العنزي، على عبيد على محييد؛ نورالدين، جهاد أحمد؛ بدر، إسماعيل فرج

م	المتغيرات	عينة الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	القرار	
							الدالة	مستوى المعنوية
5	تفصح البنوك التجارية الكويتية عن المخاطر التشغيلية لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل	إدارة عليا	68	3.5	1.537	2	0.139	غير دالة
		إدارة مالية	90	3.54	0.678			
		مستثمرين	75	3.31	1.08			
6	تفصح البنوك التجارية الكويتية عن مكاسب والخسائر التشغيلية لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل	إدارة عليا	68	4.28	0.533	2	.000	دالة
		إدارة مالية	90	3.56	1.306			
		مستثمرين	75	3.48	0.658			
7	تفصح البنوك التجارية الكويتية عن التحوط من تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل	إدارة عليا	68	4.09	0.679	2	0.089	غير دالة
		إدارة مالية	90	3.8	0.836			
		مستثمرين	75	3.83	0.74			
غير دالة	الاجمالي	إدارة عليا	68	4.0945	0.346	2	0.106	غير دالة
		إدارة مالية	90	3.8127	0.215			
		مستثمرين	75	3.8781	0.132			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

بلغت قيمة "ف" (2)، عند مستوى معنوية أكبر من (0.05)، وبذلك تم قبول الفرض العدمي بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) بشأن طبيعة الإفصاح عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل بالبنوك التجارية الكويتية.

ومن ثم يمكن قبول الفرض العدمي بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول طبيعة الإفصاح عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل بالبنوك التجارية الكويتية.

2- نتائج إختبار الفرض الثاني: حيث ينص الفرض الثاني من فروض البحث بأنه " لا توجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية، وفيما يلي نتائج إختبار الفرض البحثي باستخدام إختبار "ف" تحليل التباين احادي الاتجاه لقياس معنوية الفرق فإذا كان مستوى المعنوية أقل من 0.05 دل على وجود فرق معنوي، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من 0.05 دل على عدم وجود فرق معنوي كما يوضحها جدول رقم (3).

دور الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل في تحسين الأداء المالي.....
العنزي، على عبيد على محييد؛ نورالدين، جهاد أحمد؛ بدر، إسماعيل فرج

جدول رقم (3)
نتائج اختبار تحليل التباين
بشأن مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية

م	المتغيرات	عينة الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	القرار	
						F	مستوى الدلالة	الدالة
8	تعتبر مؤشرات السيولة أحد مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية الكويتية	إدارة عليا إدارة مالية مستثمرين	68 90 75	3.78 4.04 3.63	0.712 0.672 0.994	2	0.15	غير دالة
9	يمكن قياس الأداء المالي للبنوك ومدى تحسنه من خلال مؤشرات الربحية	إدارة عليا إدارة مالية مستثمرين	68 90 75	4.21 3.8 4.05	0.584 0.611 0.565	2	0.05	دالة
10	تعتبر مؤشرات المديونية على الأداء المالي للبنوك	إدارة عليا إدارة مالية مستثمرين	68 90 75	4.26 3.86 4.01	0.406 0.709 0.554	2	0.01	دالة
11	يمكن قياس الأداء المالي للبنوك ومدى تحسنه من خلال مؤشرات النشاط	إدارة عليا إدارة مالية مستثمرين	68 90 75	4.5 4.3 4.16	0.463 0.415 0.325	2	0.02	دالة
غير دالة	الاجمالي	إدارة عليا إدارة مالية مستثمرين	68 90 75	4.1875 4 3.9633	0.264 0.162 0.244	2	0.23	غير دالة

المصدر نتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) بشأن مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية حيث بلغت قيمة "ف" (2)، عند مستوى معنوية أكبر من (0.05)، وبذلك تم قبول الفرض العدمي بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) بشأن مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية.

3- نتائج اختبار الفرض الثالث: حيث ينص الفرض الثالث على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح عن التغيرات في سعر الصرف للعملة الأجنبية ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس دور الإفصاح عن التغيرات في سعر الصرف للعملة الأجنبية ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية

دور الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل في تحسين الأداء المالي.....
العنزي، على عبيد على محميد؛ نورالدين، جهاد أحمد؛ بدر، إسماعيل فرج

جدول رقم (4)

نتائج اختبار الانحدار

دور الإفصاح عن التغيرات في سعر الصرف للعملة الأجنبية ضمن بنود قائمة الدخل الشامل
على الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية

معامل التحديد R^2	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		المعلومات المقدرة β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
65.6 %	0.00**	112.8378	0.01**	9.03	1.865	الجزء الثابت
			0.01**	10.623	0.556	دور الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). *دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

1. معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغير المستقل (الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل) يفسر (65.6%) من التغير الكلي في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

2. اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (تحسين الأداء المالي)، حيث بلغت قيمة "ت" (10.6) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

3. اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث أن قيمة اختبار (F-test) هي (112.8378) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على تحسين الأداء المالي.

4. معادلة النموذج:

$$\text{دور الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل} = 1.865 + 0.556 \times \text{تحسين الأداء المالي}$$

ومن نموذج العلاقة الانحداريه السابق، يمكن التنبؤ بدرجات تحسين الأداء المالي، من خلال قياس الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن:

- كل زيادة في الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل قدرها (0,556) تؤدي الى تحسين الأداء المالي بمقدار واحد صحيح.

- مما من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل التحديد لدور الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل، يفسر نسبة مرتفعة بلغت (85.6%)، على تحسين الأداء المالي ويعتبر هذا التأثير معنوي.
ومما سبق يمكن رفض الفرض الثالث، حيث يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل على تحسين الأداء المالي.

القسم الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج البحث: يمكن تقديم مجموعة من الدلالات النظرية والنتائج الميدانية على النحو التالي:

أ- الدلالات النظرية:

- يعتبر الدخل الشامل مقياساً أفضل لأداء البنوك، أكثر من كونه مقياساً لأداء الإدارة لأنه من غير الممكن أن يتحكم المديرين بشكل مباشر في قوى السوق التي تؤثر على مكونات الدخل الشامل الآخر.
- يعد الدخل الشامل مفهوم واسع للربح، حيث يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المحققة وغير المحققة، وبالتالي فإنه يعرض الصورة الكاملة لمستخدمي القوائم المالية حول أداء المنشأة.
- تؤثر تغيرات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك بالبيئة الكويتية، حيث يؤدي تقليل المخاطر المتعلقة بتقلبات سعر الصرف الى تحسين الأداء المالي.
- تتعد المخاطر التي تتعرض لها البنوك للتعاملات بالعملة الجنبية منها مخاطر المعاملات ومخاطر الترجمة ومخاطر التشغيلية.

ب- النتائج الميدانية:

- وجود أثر لدور الإفصاح عن تقلبات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على تحسين الأداء المالي، حيث تزيد بالمكاسب الناتجة عن ترجمة القوائم المالية وتقل بالخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية.
- عدم وجود إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء العينة بشأن طبيعة الإفصاح عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل الشامل بالبنوك التجارية الكويتية، حيث بلغت بلغت قيمة "ف" (2)، عند مستوى معنوية (0.106).
- عدم وجود إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء العينة بشأن مؤشرات تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية الكويتية. حيث بلغت قيمة "ف" (2)، عند مستوى معنوية (23.0).

ثانياً: التوصيات:

- يمكن للباحث تقديم مجموعة من التوصيات للبنوك الكويتية بضرورة تحسين الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل لما لها من تأثير على تحسين الأداء المالي للبنوك بالبيئة الكويتية، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:
- 1- يجب تحسين الإفصاح عن تقلبات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل وعرض المخاطر المتعلقة بها، ومجموعة من السيناريوهات.
 - 2- الإلتزام بمتطلبات العرض والإفصاح عن بنود قائمة الدخل الشامل وفقاً للمعايير والإصدارات المهنية الحاكمة.

- 3- المتابعة الدورية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، والعمل على تقليل المخاطر المتعلقة بها من خلال استخدام الأدوات المالية (التحوط).
- 4- المتابعة الدورية لأسعار الصرف مع تكفل التدابير التي تقلل من مخاطرة من سياسات نقل المخاطر التي تتبعها البنوك.
- 5- نشر الوعي بأهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر وذلك من خلال عقد دورات تدريبية للمحاسبين والمحللين الماليين والمراجعين وغيرهم من المستخدمين والاهتمام بالتطورات المستمرة في المعايير المحاسبية.
- 6- التوسع في الإفصاح عن الدخل الشامل لماله من مردود إيجابي على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتية.

قائمة المراجع

(أ) المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، محمد زيدان، سعادة، طارق إبراهيم، الموافي، & مروة حسني محمد. (2021). أثر الإفصاح عن مخاطر التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع شركات الأدوية المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة 2013م-2018م. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 5(1)، 1367-1396.
- إسماعيل، لمياء شهاب النمر، (2020)، "أثر الإفصاح عن قائمة الدخل الشامل على فاعلية إدارة المخاطر في ضوء تعديلات معايير المحاسبة المصرية 2019"، مجلة رماح للبحوث المحاسبية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، العدد الثاني والأربعون، 79-100.
- السيد، مصطفى حسين (2020)، مخاطر التضخم وسعر الصرف وتقدير دالة الطلب على النقود في مصر في الفترة من 1973 وحتى 2018، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثاني، ص 506.
- بلال، السيد حسن سالم، (2019)، "الملاءمة القيمية لبدائل عرض الدخل الشامل: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، 1-16.
- حساني، عبد الجليل (2021)، المعالجة المحاسبية لتغيرات أسعار سعر الصرف وفق معايير التقارير المالية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير.
- راشدي، أمين وبالرقي، تيجاني، (2017) أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبى الدولي 21 والنظام المحاسبى المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، 3 (1)، 152-170.
- شعيب، شنوف وظريف، مريم، (2018) دراسة مقارنة لآثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، مجلة أبعاد اقتصادية، 8 (2)، 441-459.
- عبده، محمد رضا توفيق و الرشيدى، طارق عبد العظيم يوسف، (2023)، "أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الأول، 66-92.

- عصيمي، أحمد زكريا، (2012)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملاءمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثاني، 217-260.
- على، إبراهيم زكريا عرفات، (2019)، "المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل: دراسة تطبيقية لمدى جدوى تعديل المعيار المحاسبي المصري رقم (1) "عرض القوائم المالية" عام 2015"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد الخامس، العدد السادس، 456-498.
- عبد العاطي، محمود حسين إسماعيل، (2019)، "دراسة تحليلية لتقلب الدخل الشامل ومدى إرتباطه بمخاطر المنشأة"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثالث، 1-24.
- مقدم، ليلي، (2017) تأثير تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على عوائد الأسهم في الشركات السلع الرأسمالية في السوق المالي السعودي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 7 (1)، 283-298.
- مرسي، & محمد. (2022). الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية في ظل معايير لجنة بازل- دراسة تحليلية. مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية، 2(3)، 3-19.
- نجاح، محمد مرعى يونس (2019). تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في بورصة الأوراق المالية المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، 49(1)، 169-214.

- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdel-Khalik, A. R., & Chen, P. C. (2015). Growth in financial derivatives: The public policy and accounting incentives. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(3), 291-318.
- Agnihotri, A. and Arora, S. (2021). Asymmetric exchange rate exposure and its determinants: Analysis of the emerging market firms. *Corporate Ownership and Control*.18(2): 154-161.
- Acar, M. and Karacaer, S. (2017), Comparing the usefulness of net income versus comprehensive income in terms of firm performance: Borsa Istanbul Case. *International Review of Economics and Management*, 5(4): 97-118.
- Acharya, Viral, V., & Ryan, Stepheng (2015). Banks Financial Reporting and Financial System Stability. *Journal of Accounting Research*, 54 (2), 277-340. <https://doi.org/10.1111/1475-679X.12114>.
- Alimi, A. S., & Adediran, I. A. (2023). A new look at stock price-exchange rate nexus: Analysis of COVID-19 pandemic waves in advanced and emerging economies. *Scientific African*, 20, e01671.

- Bamber, L., Jiang, J., Petroni, K. and Wang I. (2010), Comprehensive Income: Who'S Afraid of Performance Reporting?. The Accounting Review, 85(1): 79-126.
- Banks, L., Hodgson, A. and Ressel, M. (2018), the location of comprehensive income reporting – does it pass the financial analyst revision test?. Accounting Research Journal, 31(4): 531-550.
- Chambers, D. J., Linsmeier, T., Shakespeare, C. and Sougiannis, T. (2007), An evaluation of SFAS No.130 comprehensive income disclosures. Review of Accounting Studies, 21(4): 557-593.
- Devalle, A. and Magarini, R. (2012), assessing the value relevance of total comprehensive income under IFRS: An Impirical Evidence From European Stock Exchanges. Journal in Accounting Auditing and Performance Evaluation, 8(1): 43-68.
- Ferraro, O. (2011), Comprehensive Income in Italy: Reporting Preferences and Its Effects on Performance Indicators.. Journal of Modern Accounting and Auditing, 7(12): 1315-1328.
- Gazzola, P. and Amelio, S. (2014), Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance ?. Ekonomican Revue and Central European Review of Economic Issues 17, 17: 39-51.
- Koroma, S., Jalloh, A. and Squire, A. (2023). An Empirical Examination of the Impact of Exchange Rate Fluctuation on Economic Growth in Sierra Leone. Journal of Mathematical Finance.13: 17-31.
- Kuchin, I., Elkina, M. and Dranev, Y. (2019). The Impact of Currency Risk on the Value of Firms in Emerging Countries. Journal of Corporate Finance Research. 13(1): 7-27.
- Kusuma, M. (2021), Measurement of return on asset (ROA) based on comprehensive income and its ability to predict investment returns: an empirical evidence on go public companies in Indonesia before and during the COVID-19 pandemic. Journal Itmiaah Bidang Ilmuekonom, 16(1): 94-106.
- Lin, W. and Rong, M. (2012), Impacts of other comprehensive disclosure on earning management. Nankai Review International, 3(1): 93-101

- Li, J., Yih, L. and Cheng, H. (2011). The impacts of unexpected changes in exchange rate on firms' value: Evidence from a small open economy. *African Journal of Business Management*. 5(7): 2786-2793.
- Marchini, P. and D'Este, C. (2015), comprehensive income and financial performance ratios: which potential effects on ROE and on firm's performance evaluation?, *Procedia Economics and Financial*, 32: 1724-1739.
- Okika C., Francis, N., and Greg, O. (2018). Effect of Exchange Rate Fluctuation on Firm Profitability: Evidence from Selected Quoted Conglomerates in Nigeria. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 8(12): 1073–1090.
- Prasad, K., Suprabha, K. (2015). Measurement of Exchange Rate Exposure: Capital Market Approach versus Cash Flow Approach. 16th Annual Conference on Finance and Accounting. *Procedia Economics and Finance*. 25:394-399.
- Qing, H., Liu, J. and Zhang, C. (2021). Exchange Rate Exposure and Its Determinants in China. *China Economic Review*, Elsevier. 65(C):1-19.
- Rashid, A., Muneeb, A. and Karim, M. (2022). The exports–exchange rate volatility nexus in Pakistan: do financial constraints and financial development matter? *International Journal of Emerging Markets*. 17(10): 2676-2701.
- Simakova, J. (2017). The Impact of Exchange Rate Movements on Firm Value in Visegrad Countries. *Acta Universitatis Agriculturae Et Silviculturae Mendelianae Brunensis*. 65(6):2105-2111.
- Subekan, A. (2023). Ownership structure and financial performance Evidence from the airline industry. Vaasa: School of Accounting and Finance, Master's thesis in Finance, Master's Degree Programme in Finance.
- Sajnog, A. and Sosnowski, T. (2018), The effect of other comprehensive income reporting on accrual based earnings management activities. *Faculty of Economics and Sociology, University of Lodz*, available at: <http://oeconomia.annales.umcs.pl>, 2(3):128-135.
- Tomanová, L. (2014). Exchange Rate Exposure and its Determinants: Evidence on Hungarian Firms. *European Financial and Accounting Journal*. 9(2):47-65.

- Veltri, S. and Ferraro, O. (2018), Does other comprehensive income matter in credit oriented systems? Analyzing the Italian context. Journal of International Accounting & Auditing and Taxation, 30: 18-3.
- Waithera, K. (2018). Effect of Foreign Exchange Risk Exposure on Performance of Donor Funded Non-Profit Organizations. A Case of Compassion International KENYA.
- Ye , Min , Hutson , Elaine & Muckley , Cal .(2014). Exchange Rate Regimes and Foreign Exchange Exposure: The Case of Emerging Market Firms . Emerging Markets Review , 21 , 156-182.
- Park, H. (2018), Market Reaction to Other Comprehensive Income. Sustainability, 10(6): 1-14.